مُصَنَّهُا إِنَّ الشَّيْخِ الْمُفْتِدُكُ

(المتوفج ٣١٣ هـ) **٢ ٣**



1000 th ANNIVERSARY INTERNATIONAL CONGERESS (SHEIKH MOFEED)



ئَاجِهُونْ لِفَقِيْرِ ئَاجِهُونْ لِفَقِيْرِ

المؤتنز الجالم بمنك بالكركا فلنتزوف الشيخ المفتاك



ئاجہون الفیقین ئاجہون الفیقین

الْإِمَامِ الشَّيُّ الْمُفْتِ لْ مُعَّدِّبْنِ مُحَتَّمَدِ بْنِ الْمُعَمَانِ ابْنِ المُعَلِمِ اَي عَبَدِ العَكْبَرِي، البَعْثَ دَادِيّ اَي عَبَدِ اللّهِ ، العُكْبَرِي ، البَعْثَ دَادِيّ



التذكرة بأصول الفقه = مختصر كتاب أصول الفقه	الكتاب:
الشيخ المفيد (ره)	المؤلف:
الشيخ مهدي نجف	تحقيق:
الأولى	الطبعة :
١٤١٣ هـ ق	التاريخ:
المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد	الناشر:
, 4 0	المطبعة:
مؤسسة آل البيت	صفّ الحروف:
Y	الكمية :

الرسالة التي بين يدي القاريء الكريم عنونها الشيخ محمد بن علي بن عثمان الكراجكي في كنزه بـ «مختصر التذكرة باصول الفقه» وقال استخرجته لبعض الاخوان من كتاب شيخنا المفيد أبي عبدالله محمد ابن محمد بن النعمان رضي الله عنه. وختمها رضوان الله تعالى عليه بقوله: «ولم أتعد فيه مضمون كتاب شيخنا المفيد رحمه الله حسب ما طلبت».

بِثِهٰ إِلَٰهُ إِلَٰجَ الْحَجْمَ الْحَجْمَ الْحَجْمَ الْحَجْمَ الْحَجْمَ الْحَجْمَةُ الْحَجْمَةُ الْحَجْمَةُ ا

«أُصول الفقه» يعني: العلم الذي يحتوي على القواعد العامة التي

يعتمدها الفقيه عندما يريد معالجة أدلة الأحكام الفقهية ليستنبطها منها، وهي تتنوع الى قواعد تحدّد نوعية الأدلة القابلة للاستخدام في الفقه، و الى قواعد تحدّد مدى دليليّة تلك الأدلة، و إلى قواعد تحدّد شروط الاستدلال الصحيح وطرقه و مسالكه المعتبرة شرعاً، و الى قواعد تحدّد الادوات اللازمة للمعالجات عند تعارض الأدلة و تنافيها.

و بمعرفة هذه القواعد و استيعابها ثم تطبيقها يكون الفقيه على عدّة و قوة لاستباط الحكم في علم الفقه معتمداً مبانيه الأصولية تلك.

و قد كان الفقهاء الشيعة يستخدمون هذه الاصول و القواعد بالسليقة التي تطبّعوا عليها و تلقوها في معاملاتهم العرفية التي كانوا يتداولونها في مدارسهم و على أساليبهم اللغوية المرتكزة في فهم معاني الالفاظ و تحصيل التفهيم و التفاهم، اعتماداً على ما لهم من قوّة في التقنين و القناعة بالاعراف المتفق عليها

بن العقلاء.

و لما تكثرت المعارف و تداخلت كان من الضروري إبراز هذه القواعد في قالب معين، و جمعها في إطار محدّد، سمّى بعلم «أصول الفقه».

و لقد اصطيدت وحدات هذه القواعد، و نماذج مطبقة منها في ما وردعن الأثمة عليهم السلام من أحاديث تحتوى على اكثر من مجرد عرض الاحكام و سردها، بل تحتوى على الاستدلالات و المناقشات الفقهية، و خاصةً عند ما كان الفقهاء من أصحابهم، يحاولون التفريع على ما كان الائمة عليهم السلام يطلقونه من نصوص و قواعد.

و كما تألّق فقهاء الشيعة منذ الصدرالاول في تقرير هذه القواعدو استخدام هذه الأصول، فإنّهم كذلك سبقوا في تحريرها و ضبطها و تقييدها في المؤلفات.

فكانت هناك مؤلّفات في بعض الجوانب الأصولية الهامة، كمباحث الألفاظ، و العموم و الخصوص، و الاجمال و البيان.

أما قدماء الفقهاء فكانوا يحرّرون مبانيهم الاصولية ضمن الكتب الفقهية و في خلال المسائل التي تناسب تلك البحوث، و خاصة عند التعرض للخلاف و نثار المناقشات بالنقض و الابرام، فيعدّون ما يصلح للاستدلال و يرفضون ما لا يصلح، كما هو الحال بالنسبة الى أدلة القياس و الرأي و الاستحسان و المصالح المرسلة، الباطلة عند الشيعة.

و مع أن المؤلّفات الشيعيّة القديمة في هذا الفنّ عرّضت للتلف و الإبادة، فإن التاريخ احتفظ لنا بهذا الختصر من كتاب ألّفه الشيخ المفيد، في مرحلة متقدّمة عا يدل على نضج هذا الفنّ و تكامله في عصره.

و بالرغم من التوسع و التقدم و الازدهار الذي امتاز به هذا العلم في

العصور الأخيرة، وضخامة مباحثه و مؤلفاته إلى حدّ الاعجاب و الفخر، إلاّ أنّ وجود مثل هذا الكتاب على اختصاره و ايجازه في عهد المفيد يدل على اصالة قواعده، و أن ما تحتويه من آراء و نظريات متطوّرة لم تحصل فجأةً، و لم تكن وليدة ساعتها، و إنّما هي استمرار و امتداد لجهود اصولية متعاقبة، كما أنّها تعتبر أساساً قويماً للجهود المتتالية التي حمل رايتها تلامذة المفيد و من بعدهم أعلام الشيعة الكرام.

و مهما يكن، فإن مؤرّخ علم الاصول يمكنه أن يحدّد معالم هذا العلم في عصر المفيد و ما حوله، من خلال هذه الرسالة على اختصارها.

كما أنّا نقف فيها على عناصر من فكر الشيخ المفيد الأصولي، نشير إلى أهمّها: 1-الأدلة:

جعل الشيخ المفيد مصادر الحكم الشرعي: العقل ثمّ اللسان (اى اللغة) و هو مصدر معرفة المفردات و المعاني اللغوية، ثم النصوص الشرعيّة من الكتاب و السنة، و الملاحظ أنّه عطف على السنة أقوال المعصومين الائمة الاثني عشر عليهم السلام، عايوحي أن مصطلح «السُنّة» عنده يختص بالمرويّ عن الرسول صلى الله عليه و آله.

و يلاحظ - أيضاً - أنّه لم يذكر «الإجماع» في أدلّة الأحكام الشرعية، و السبب أنّه لا يقول بحجيّة الاجماع في نفسه، و إنّما يلتزم بالاجماع الدخولي، الذي تكون العبرة فيه بقول المعصوم الداخل فيه، فلذالم يعدّ الاجماع وحده دليلاً مستقلاً.

٢- الخبر الواحد:

حكم بحجية الخبر الواحد بشرط الاقتران بقرينة تؤيد صدقه، أو بدليل

عقلي، أو بشاهد من عرف او بالإجماع غير الخالف، و إلا لم يكن حجّة، بل صرّح بأنّه: «لا يوجب علماً و لا عملاً».

٢ المراسيل:

و حكم بحجيّة الخبر المرسل - غير المعارض بأقوى منه - و قال: «يعمل به أهل الحق على الاتفاق».

٤-الظواهر:

يقول بحجية ظواهر الكتاب، بعد إثبات أنّ للكتاب ظاهراً مراداً منه و استنكر القول بنفي الظاهر منه.

كما اعتمد على أسباب نزول الآيات للتوصّل إلى المراد القرآنيّ.

٥ دلالة الأمر على النهى عن ضدّه:

يقول بعدم دلالة الأمر بالشئ على النهي عن ضدّه بالدلالة اللفظيّة الوضعية، و انما يقول بدلالة العقل على ذلك و حكمه به، و على أساس استحالة اجتماع الفعل و تركه عقلاً، فإذا كان الفعل مطلوبا فالضدّ غير مطلوب.

و هذا يدل على استخدام الاصوليين لحجة العقل في فترة متقدمة من تاريخ علم الاصول.

7- اشترط العلم بالحقيقة و الجاز، ولم يكتف فيهما بالظنّ، و جعل الطريق الى ذلك أحد أمرين:

١- الإجماع من أهل اللغة.

٢-الدليل المثمر للبيان.

و لم يعتمد على كلام بعض أهل اللغة، أو بعض أهل الاسلام عن ليس بحجة في المقال و الفعال، فانه لا يعتمد في إثبات حقيقة الكلام. مختصر كتاب أصول الفقه

و أوجب التوقف إذا لم يقم دليل علمي على تعيين المعنى الحقيقي او المجازي.

٧ ـ في التخصيص:

ادعى أنّ السنة الفعلية لا تكون مخصصاً لعام لفظيّ، إلاّ إذا كان أصل العام لا يصح إلاّ بفرد خاصّ، وقد مثل لذلك بقوله: إذا روى أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أحرم، لم يجب الحكم بذلك أنه أحرم بكل انواع الحجّ من إفراد وقران و تمتّع، بل إنّما يصح الإحرام بنوع واحد، فوجب القضاء بالتخصيص بواحد منها فقط.

٨ - الجمل و المبيّن:

عبر عنهما بالكنية و الظاهر، و هي تسمية غير معروفة في المصادر الاصولية المعاصرة.

٩ يقول بنسخ الكتاب بالكتاب، لكن لا بالسنة، ويقول بمجيء النسخ في أخبار الرسول صلّى الله عليه و آله و سلم عند تعارضها، لكن لايقول بالنسخ في أحاديث الأثمة عليهم السلام.

إنّ احتواء هذه الرسالة على صغرها على هذه الأراء من الشيخ المفيد تزيد من أهميّتها، مع أنّ الذي يبدو من النسخ أنّها مختصرة من أصلها الكامل، المسمى في الفهارس بـ «التذكرة بأصول الفقه».

و لو قدر أن حصلت لنا النسخة الكاملة من كتاب الشيخ لأفادتنا أكثر من ذلك، و لوقفنا على جوانب أهم من معالم الفكر الاصولي في مدرسة الشيخ المفيد رحمة الله عليه.

و بالله التوفيق. وكتب السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي



دا بر فیکمکٹ کے سان ورس

النسخة «ب» وكتبت سنة ٧٧٧ هجرية.

مخند المناهزي المناهدية المناهدة المناهدية المناهدة المناهد

וקומען

ميسن وانالصمالي عبرباك والنه المؤادك مطلوك يعوراللحي تنفينوه اعامان لصول للحكام لنعية ملئه سنياها بالتهبعكانة فآسنه للبه صلياته على في المالك المرافع المرافع المرافع المالية المرافع المالية المرافع المراف علم فسلامر فالطرف الوصلما لعلم المشدوع فهده الاصوائلة المحا العظامة والسببال لحعزفه حجدالم إزوكا ماللحنا رواثما فالكاث كعطاسيبال للمعرض عبالخالحالم وكالمقا الأحباد كجالسبيل لخاشات اعبان اصول والصناب السندوافزا للاعده بالمالم والاحبادا الصله الالعبلها لأكرماه تلنه لخبا وخبرمتوا نزوجه رواص عدفن ونشهد بعانة ورحنبر مرسل فالاسناد بعلى اعل الخوعا بلانناق ومعايد التزان كمض ببرطاه رماط فالظاهره والمطابو لحامر العبآره عنج تبتأ على المانك بن عنوله والمدان المناسرة المالنا المنابع المناسرة المنابع الناس لفنهم نظلم وذفالععك العارمون بالكان فيلمه وزمن طياه جوال اللنظ المراد والباطر فريا خرج عن خاص لعباره وحتبتها الحجوم الانتاع بعناج العامل معرفه المراح مخلك لحالادله إلاابن عيك طاهر للناظ كغوار معانه انترا الصلاه فانوا النكاه كالنام ظاهراللنظ وللرعاحس للعمود شراه باللعدوج والحقيقه ابع مهاالنباء والناء هالهنوعن هملاهلاف كايسح اجنابها الانباز فاس الملد فيلابه ظامرها واناه والمرسرة والملاه الماسورها فبعاها فعال مهم منتها عافيا وركوه وببعود وطوس كالناه الماموركبا بنهاجح

احزاج متعاد سلالعل عجداين المخصص وكييرينهم عذام نطائم إلمنول معوالباطل لنصوده وأنواع اصول عائل لتراز لديعه احرفه اللئر وما استغيرله لنظم وناينها التودما استعلطه إبنا لنظم وآلها الخبرمعا بسنوعبه لنطؤه ورابعها المقرس ومانع علم لنظمه واللرصوروعفه يالكانيتين معاعزيره فالطام ووقراك مالغ الاحرسكا الإطلاق وانجانت من اللفطم تنعل عنها معلى بيللات اع فالمحاز حالسُ إلى والالحته والخلق المستؤوا لمغذبله والآرآ لمطلق تعذ المحرويلامير الله ندب الابدليل واذاعلوللم بربت وجب الععل اول المقت يحت اللم اطلامة منتضى لمبادره بالنعل النجيل الايخيز كالحكثرين واص مأكم بنهدبرجوم للتزام للكليراق فارتتكررا لامروج يتزام النعلما أرتثني باظلادتب داده الماجيرفاما الامراز لأعطف لحدقا فللخزم الولجب برَاعِيهَا للامناقِ الصورِه والاختلاف فالنَّفْتَ اذَّ فَالْخَلَاثُ الْمِعْدَاتُ الْمِعْدُ الْمُرْفِاتُ الْمِعْدُ اختكعنا حانله كما في المنول المنبين الخالف الما المناه المناطق واستالكام مج فيلم لحبه وسنعظ عنه مزونها فان فهب اللغ لعكابه واذادرك لنظ الهمومعاقبالنكرالخط لفاطلالمحددور للهجاب لهولي سحابة فاخامني للملاه فانستروا في الأرض يدفوله ادامودي للملاءمن بوم انجمعه فاسعوا الحف كراسه واذاورد الارببع والنساع إطرتوالتخباب كوروده في هنارة الميرفع واحد فطال الشياواجب بشرط احببارة المامور ولبب واجبه على لإجماع ولابالاطلاق ومالانتالفع للآب

مغوولجد لمرجود للنعل للاسرة كالكلك الارما لمسبط بالحالي جوب فعسل للسبب والامرماط لادابراعلى جويد نعول لأداده واسوالامرا التوهنوسة وأجالات المعادين ويستنا كالمتابع والمتابع والمتابع والمتابع والمتابع والمتابع المتابع النغل ترك يتنضب صحدالنعل لعنكية زجن مكالمرم وكالحاور والامرابلط المذالم ينافي لما الذنول نواوما بهاللوسوز فالسلموز وسنهم فهوست بظام والمالح الدود للنساقة بخطعته سئ مزاع انسلاد لسراء فاما تغليلك على المن فاغامون مع وحمده المفطماع التم يحد معكم بزيع وبلنظا لمذلا ومتى لمجبر للمؤت فدفهما بحصهم واللنط فلسرية عندورودلنظ المنحى انضرتغاساكالانسان الملتطري للأناث والنكورمعابي فامالناس فطرته معاللاروا كأناث والماالتوم نطهرنغ للاورد وللامان وأذاورك الممرين كالمسنع بجبل ابعض للطنين بمصورعلخ كالصغرغ وستعرب العنوالا بكيل المتالك بالهاللافرة فانذر واذاورد بصغير تتعدى لندلى لحظيم مل لطفنزكات متح اليسابه على لعرم الماحص الليل المتولج ل عزمام اللبي اذاطلنت انطلعن فرفعن والامراك لايور لابتلاسعالة تعلقالا والمجوحه والارمنج والالطغاب طالبلوع وكذاك الام للمعدوم بشرط وجوده وعقاله الخطاب وببعج أبعثا فنجد أبامرا إبريعهم منحاله المهعز فالمنتبلها المربه اوعالسنه وسنه اوعنهم دونهما بوز في المن معلمة الماسور في اعتقاده معلى المربد واللعلف أيم الم

استخفافه النزاب فليتم فاسكان استملاح غيرة مل لمطفر عام ا خطأب لمعدوم فإجادات فالموات تحالع والإمرام لعبته وبنسيه فالما لعطدُ اسْرَفِا دُار وَا كَاحِرَا إِنَا وَإِحَالُ وَإِحَالُ وَنِي اسْوَاهُ لَا إِصَالَ لِحَضْوَتُمْ واحال لعرم المحتاع ومربع برعن طواحدمها ملنط الاخربشيعا ويخوزا قال ويدنغالحانا يخرط لمنا الذلاوانا آبه لحافظور فعبوع بعث للنطابجع وفال بعانه الدن فالعمالناء كاللناس فح بعوالم فلفسيم وزادهم بانا فغالواحسسا الشرونع الوكداف انسب مزوله فالمجا ان جلاً ما للايرالمن على السلام بيك فعدا خدا لل سعير فنجع للم المجرع نقال للمنبز عليالسلح سناد للردنع الوجيك فالما اللنط الخام المعبرب غلانعام ويولانوله عزفيج لح الملاعل وجابعا والمالادلم ومؤله مايها الاسان عاع بك برمالها للريمه يربيكا كها للناس و عكالمنظ افلامل كجهداد وطهسيعام المجشرته وعام والحقيقه خاص المحنافة

المناره وفزاه تماحم لحباح لحبيل فهرجرا واغاارا ومعمز الجدال وكنوا للغاطحانا فلانبخ عجبيبه والاشال فيجالكن وهوك لمعام فاللنظاحا بغفوره علاسبعاث فاماالعي المسنوع للجنسر بعؤما افادنه العوانقابه كاخطخته وصح للعباده عنة لحالل الطالل كالمتخوج لوالله مل يعالم وفال معانه وانعلى المان وبعن وجدر مك والحيلال والارام والما الالفاط المنش ألحلات تزاك بع على المجامع الماه ومبولم عنى المع في الماء عنا في المرايي كاللنكبرنهووانكا ربية اللغة ميضيعًا للمحود دون لعدوم بهويع الجواهرة للجسكام والاعراض عبرا ذلخ أستكرتما عكرتنا أاستماع للكنف سناتع بمطالهم نهانوع كدو زماسواه كه وسها رجلوان ارمضيد وبخوج للي فانهنغ على للبيمزه فالاساعل لواع فللمور والعيان وهوموض المصلطعتيع وبشاحيع كما فيعناه كالمخاط المثتراد ضرم لحظه ولهم بزووق مده اللفظ علخادجه البعرة عيرل المالاهب الإنشاوصاح للخبرق اللكزارف خرف للفاف اللغط معرده أغبر بتبنيلني كاعدناه واغاه يعمل لمبنو وتبامد وجوك الاضافداو كماينوم ملاصفه المحضوصه واظاوركاللفظ فكان يخصرصا لدليك يفوعل العربي بيغ تخند مكاعدا المخموص ونغيال أشمعام على لمحالكانهم معولي المجاركا المادونة فالخصوص فكحقيفه المجازه ويضع اللفط عليب كمائن لمخالك مليالطانالنهجان واذاوردلعطانعلمان كالعاص فمآبع فمرصاحبه

وكه يعرف لملتُعَزَّم مهما وللتلحث فيغال للصنط استح والمحزياسخ وكجبيعا المونف وكه جنوا لتعنا باحدها على الأحراك المنصف وآبول فك تقوله سعام دائدن وفون هم ومذرو زاده اجاً وصبته كازواج جهتنا عًا الحايخة الخير احراج وهذاعم ونحيع الازواج الخلفات بدالوفاة وقراروا المربيووت وسلمور فردو والنواجي بترمون المسهول بعداشهم وعشرا وعدادها عام وحدتها شنافيان فالالاناعلم فللحاط تبندم لحدلها وزج للقفابالمتأخرة النابنها المانالمواب والمنفع فالمحم بشي نماه وكللكذاوركان بذفتينه واحده لحدها خاص للخرعام ولم بعره لللقدم لمرل لمتكحرم فهاكم مبحزا بجمهينها وجللة فبهاشل اوئ زالهن فرالله عليه والدانة ال لانتاح الآبولي الدواب عنه من فوله ليرللولئ م المنت لمروه دا يخطروك وفحلا حازل بمنفع لمرملاول فكالواص بنهاجوزان لوزلاناسخ للاخر مغدلناعها جبعالعدم للاله على لمناضي معاوص فالطاهر فألمعن وجلفا نحوا باطار لحمل لساوفوله وانحوا الزمامي فم فالمحر لنكاج معبيرا شتماط ولجعلى اطلاف واداورد لفطعام فيحدم وكاضعته لنطخام في ذلك المكربعينه وجي لتمناما لحناص ويبرعذا سُل الاولى وشاله فؤل سرعز مكبط النبزعم لنروجهم كانظور الالحال واجعه فكالملا أبانهم مائم عبربك فيرفه فاعام فحادتناع اللوع ع فطلاد واجعل طحاليه والحضوص فوله سيعامه وبيباونك عزاليم بفرفا هواذي فاعتزلوا النساح المجيفرولانتربوه وحيطه لفاوقفينا بعوالابرالادل يعغظمانية

المبطول ووكاذا تفينا بأفيلنا يندمز الحضوص لمبرينع خدم الاولى العكام خرالهم وزج النظابايه التخصيص فاليمع العل على ابنياه مداه والخا دمقارة الدفلا بحوز الموليانه استرلحكه متعرله خلم دا فأخرج المالم فجود عف صاً فالمحتلم المنوص والسعاما مورمغ موجود لوتوك لارحب كافالم تعناق والدى مخوللفظ العام اعزج منه سنبادخ الخته واغار لعكار المنظر مالاد المحابحي النظيله فللعرم كماملا لمرد سلطعنما بنحله الاسهوا غاادا كأغيث ومقدلل وصعدعا غربائه له المكرولي كختر لعوم للادليل لعناوا لنزان لمانت دالثابته ه ما ما النياس بانطان لابئران علماً والإعماد عاماً ولا بعلظاصا ولابرلان الح ليفنه والامجوزة صبوالعام عبالواحدالم كدلا يرجب على أولاء الكوانما عند من المختبار ما استطع العدر بصخيعات يحلج السُعَلِهِ وَلِهُ وَعَلَ مِلْ عِبِمُ عِلْمُ السَلَمُ ولِيبِ بِعِمْ فَالنظرِ عُومِ لَلْعَمُومُ بذلالنعلطفابس ذلك الكلوم المبن المصورس المخصوص فرمتعلن بعوم المغائن والمالك لعفوك وذاك الماداد والالاء والملحرم لمعبلكحكم بذلك على ألحرم بطاينع وناماع أنجح ولفراج وافراح وبنع داغايع للحرام بنوع سنها ولعدواذ انبت لك قالكيلخ المحم وجبعن منظل لنطح على ميرا لموبز ع المتلاد إحررابه مطاط دوا فالانتنع اعم وستوله و وعي الخطاب عدما فهم

المعن اللهن المناف كري المبير معقوله المفال المناف فذلك على المناس المنافعة عزويه إيلانتالهااف ولانتفها فقرفه فالمحارة الماستها تتعم وكاداعليه بعرفله لللسان فالنجرع للاستعقار مالحاليوالزامل عيل والتابلهاات دمانعاظ وانهادهام للوائم الشدد للصلعل والكهين المنونغ ذكك فإلى لنعب لوالتهج وكعزاه كالنفي فالمامن خند حدودا والمالخ المالية المنافعة المن عنحيم البنسرا لنامد على لحبد والاستله في للكينوه فامأ دليل لخطار فيمو الماحتم اذاعلق ببعض فاللموخ لللأوك كأنط كالنع فوالمفهم موداخلخ تلكاسم خلافة لللحكم الاازمة ومطياعل فاقرب لمنول لبصح الدعليه فالمهن أبمه للابال لناه فنخصيب السايمه بالناه دلساعل العاملم لبرك فاذكاه وبجون المبرسا فالمراح مؤلمة لالمحلافان فخلا للطفلك ك يكتاف لحن المروثة بالحني المرب وفي المنسار الموالخ الموكاني المرابعة والمرابعة المرابعة الم علصفير مخصوصه كلمنغ البيان كمع قولم انناسه بامرح ان زيحوامت وأناحزة والمشفطع عنوالسوالعسكاانتفاه لعالصلاحه ولبرينا فخطفيراليك النؤليانكلاعلى للغوروا لبراروكذاك أفتطحن كالمبداد غيا لإمرالمتحنث تنغل ۻٳڶڣٵڵ٩٤٨ڂڟڟۣؠؠڹؠۮڶڬٵۅڹڹؠۣڹؽۿٳ<u>ڞؙۼڔڷۥٚڔٳؠڟڵۅؖڰ</u> ظلما وللذيانا المرميت موالعوزوا لبراره ولابحوزما خبرسا والعرم لان العموم موجب كمجرده الاسبنعاب فتحاطلته الحليم ومرادة الخصير وفرت ذكك نغذا فحالغا ذوليرهذ الشلحنيرسا فالجمل للطام وسنها ذوارق والآ

المنكره موصف مخلص لاللغة للعسرو وللمعيتر فالخاور والامرسع لنعاق بنحرو ورجب لعنامه على استقوبهاه مماكبنس كالمادعلم فاذرككما سندأتلها مرخ لخت الجيشر كغول لسابل فيخ تصدق ورهم فاستا وهدالاس انتصروميرع دابئالما حان والدراه ولبنوله بعي المنزو كالأمريع الانكلاس هَاهُناسَتْمَالِعُسِمِولِلْعِيسَفِيلَعِيمِ وَلَوْفَالَلِلَّذِي لِللهُ عَلَمُ وَلَهُ الْمُلْحِدِ امعكابه لاندخه زج دعما ولادبنيا تأكا متفوخ للك لارز خربهما شبا ولوفالله تعذب مدرج وكدينا ولافا وذلك ازينها ويماولم لمهدأن يخاوزها وليرالع واطاب الاممالنكى سننفى لنطعل فاحيكان فالحسبر عب ماستده التول بي كالمبالغ مع مع مع الما المرابذ ع بعره للنظالن المركات حكالم تستضى انع كالمرام بنع فالمنكاث لعم فنهيد المنضن لم لتوقع في المال وسوالعهدك علخ لك ولوبعرى للمول لعنوينه لكان يحرد وردوه بالنكر متعطلات الخاعط يكان والحنبزة من خااليا مانع والامرليفظ التنينه والمناهر كفوله اعطفلانا درجم والحاجل لاشاك اي دهموانا علىعنى القترم والعنول ومندان ودالام والمنطائح والمتركعة لمنصدف بداه غلير مبيد ذلك ك عنى فاللعن وه والمتالم بتح البتين فاعلانالعمها للنزاص فيض معواصل لجنع المبنكان بنظانا دوذلك لابلونالابنا احتصتعبارة للائبن فالعدد ففطع من ألجع والمفه للتانح اغبرعن ملفط الجمع المتكولات دراهم ودنا ابروالك لايع فاظ فظنه والمزبللان كاحصل فيعلاه المستعاب

الغربين الملاه ومزل لموصوعه للننط والجزاء وفاك لعده عظالعلانت مكجيعليم تعظيم عبيكهم واداقال ووالحارك الحرمثة وَحِبُعَلِيهِ اكِوام جميعُ الداخلِيز واره والاسما للظاهم ما استغيرتُ حتابتهاء ومنتميركماه فالمدبته كالمبعج الأشلابم الحمرالدابه العي واكسوص حممانندمهاه والتنابير فالعطف والاستشالذ لاعفا خيلأ مهوراجه الحيعها الااز لوزه كالكالب كنيه كاعلى يعهاوماورد المن سبعاند وعن سؤلم صلى بمعلمه وكاله وعلى إلما الماش وتعطم السلم على ببلوكان جواماً عن سُوال فانتُرى لوز محلومًا لدىم مورو لفظم دور لهُ على لسبب للحرْج لدعن خبرظًا ها والبرودود ، على سباب عنا ير كم عكيمة بفيمة فحلح في المنطقة ال لنباه ولالومنع مزخلك مالتعناده فالحفانول لمجازات لناهج في الناط والعبارات دونالمعان للطلوبات والجمينة مد للالاممايطابو المعن الموصفة له فاصل للسارف لمجارسته ماعب برع زغي مناه فالاصل سيعا داستعارة لعزز بزلاعل ورعل جدالاعاز والاحتصار ووصف لطام بالظاهر يتعلق المكربدا غاينص والجاك غيقه منداكح بالإستعادة بنه اغابرا دبدالجاز وكلاللقول فحلكا وبلوالمأطوانم بنضل الحالعباده عزيجارالغزا عاستعادنه حسيكا خلزياؤه والحقح على الملم باندحبَّبته المجان عورالابرليل وجبللغبرولاديبلل فيطمع الظؤر فالعلم سلك ويجه بتصرها الأجاع مراه لالسارول خرادنبل

الممرلليان فالمالط لافتعن لعلالغب اوبعمراه اللاسلام ترابا فللتلطالبغالظنه لابعتم فحلسارج عيقه الطلاق فت إلىساللفظ فلمين وليطعلح فيعترونه اومجاز وجب الوتع لعرم البرهازي فالميتية ملاعان هيع المرازع للحاذوط اهراللغه ببكريم ودلامل العفو بيج لآي اسلال عالم كم خدم كالم وي المعان المالية مزع الهلاب خلدا نجاز وادعمه فخلل ولرسحانه ووصرادتها جدارا يرمان يفوي في المان علواحد نعيال المنه حفظ ومنه محاذل فاماالمول فوالحيطر وللالصرفه والالعمولل عالها فالعام ماباحة مابحوزورودالمع فهاباماحتم ولايخط كالجوذ وروره فهاعطن ولإ العتالم ينك فط مل مع ما معر و صطرولول الم تعالى العقلام الأ واحاة نرجع للان تناصط هم ليهوا مغدما ببتج في عنواه بزل سيلحم الأ مسله الالعلم بالماحنه محظوة والجاه المالخ والولالمة يحمده ولين للغياس فالايعيال فلسغل المرائد كام النزعيدولا يعرف جه بها من من الم و من العنه الله المن عائد عمد على الما والعفو تخود بنخ الذا علاا حرك اسنه مالسنه والداح اسنه والسنه والمشاجاب عيلانآهم وردانه سنعال يستوطله بعير الدربتوله مانتنع ولي اوسسهانا تتخيرمنهالوبتلها معلنا لنهلان والداعك شدولجزناماسي دلا يماذ لأناء و والمحد في الما وجب العلم وهد النطويها بمعلى عنصافغ لك كفروالاستاب كحلج بم المعالم عبنا الله المحتم عبرة فليرك

مختصر كتاب أصول الفقه حي_{ري} لمعلقي يحدو الدروكامان ستملعكوجاك والاحبادالت الع صربه كأحدهما التوامو المستتبك ووروده ما الحلام ع بن واطوع الملك مَابِهِ قِهِ مِنَامِهُ فِلْلاَمْنَاقِ وَالْلَافَ بِمِواحِيِبَ بِمَزْلِلْهِ مَابِينُومِ مِسْاحٌ التخانز فخاليرهان علصعته محبرة وارتناح الباطامنه والعنساره النوانز الذي يُصنناه هو يَملِ جاحاك المالن فل المن ولانت ادالي لي مدمنعت العادة مراجهاعهم لمالك ديابا مفافط بتبوالا بثيران يواردا بالارجاف فعلكم بعفه كالتع فالعادان وتنكوذا ويزجاعه وزمزخ كوماه فالعدد بحير يعرف فزيشاه وهم برونتي بكم بالدج طلاح ماسدوا فطاه وجوهم رسن فقودهم الممالم سراطو لتعروللغارق ببنه والتناع وليرز للعلما ذرناه منحاله جلبالكفل وينم ورافعاللا نكا بإحبرهم فالم يلونوا سؤلك توعلىا وزناه فالماحبر لأواحوا لعاطم للغر مغوالذي نزول كاليابيفهالناظ فهالمالع لمبعصه معبره ورعا كالألكة الدلاليف هدة منعقيل دعاها زستاهدًا لمنع في ودعاها زاج أعابعير خلف في خالاه الواحر مزح لاله ببطع كهأعل صرمحنه فانتما فأفأة لبريجيه ولاموحك فلاعلكه لي وجوه وسرفي عاوالاسجة منجبانا عاولانتن والإعاد. اكانضها الامام المعمس ماخا نبت لنهاطها على ليفلا شهر فالمطال التعول رفة للمعصوم اذلولم ميزك للكالك ألكيم عهابا تهاجم عماطل فانا تقتح مجرباجاعها لهذا المحدده وانحلما ستعما والحالفاج للنحم الحسآل ابتمالى فبزيمانب فأنجو فالإنتقال عندالابواض الدليك والأحبار

اظالختانت في لالناظفلن مع كالجمعية أعلى عيد مرا للام الخادية الجع بينها على الوقاف والمابعم مل بعمها على يحتب ومعمها على الحتاد المحافظ للمتعاط المعمل والمحتلات على المعالم المحتلات والمحتلات على المعالم المحتلات المحتلات في المحتلف والمحتلات في المحتلات المحتلات في المحتلات في المحتلات المحتلا



عُاصِهُ لِلْأَلْفُ قِيلِ

مأليف

الْإِمَامِ الشِّيُّ الْمُفْتِ لْ مُعَّدَبِّنِ مُحَتَّمَدَبِنِ النِّحَمَّانِ ابْزِالْمُحَلِمْ اَيْ عَبَدِاللَّهِ، العُكبرِي، البَعْثَ دَادِيّ اللَّهِ عَبْدِاللَّهِ ، العُكبرِي ، البَعْثَ دَادِيّ

(۲۳۳ - ۲۱۳ هر)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أهل الحمد ومستحقه، وصلاته على خيرته المصطفين من خلقه، سيدنا محمد رسوله الدال بآياته على صدقه، وعلى أهل بيته الأئمة القائمين من بعده بحقه.

سألت أدام الله عزك أن أُثبت لك جملًا من القول في أصول الفقه مختصرة، ليكون لك تذكرة بالمعتقد في ذلك [١/ ب] ميسرة، وأنا أصير (١) الى مجوبك (٢)، وانتهى الى مرادك ومطلوبك بعون الله وحسن توفيقه.

⁽١) في «ب» أسير.

⁽٢) في «ب» محبوبك.

إعلم أنّ أُصول الاحكام الشرعية (١) ثلاثة أشياء: كتاب الله سبحانه، وسنّة نبيّه صلّى الله عليه وآله، وأقوال الأئمة الطاهرين من بعده صلوات الله عليهم وسلامه.

والطرق الموصلة الى علم المشروع في هذه الاصول ثلاثة:

أحدها: العقل، وهو السبيل الى معرفة حجية القرآن ودلائل الاخبار.

والثاني: اللسان، وهو السبيل الى المعرفة بمعاني الكلام.

وثـالثهـا: الأخبـار، وهي السبيل الى اثبات أعيان الاصول من الكتاب والسنّة، وأقوال الأئمة عليهم السلام.

والأخبار الموصلة الى العلم بها ذكرناه ثلاثة أخبار: خبرٌ متواتر، وخبرٌ واحد معه قرينة تشهد بصدقه، وخبرٌ مرسل في الاسناد يعمل به أهل الحق

⁽١) في «ب» الشريعة.

ومعاني القرآن على ضربين: ظاهر، وباطن.

فالظاهر: هو المطابق لخاص العبارة عنه تحقيقاً على عادات أهل اللسان، كقوله سبحانه: ﴿انَ الله لا يظلم الناس شيئاً ولكن الناس أنفسهم يظلمون ﴾(١).

فالعقلاء العارفون باللسان يفهمون من ظاهر هذا اللفظ المراد.

والباطن: هو ما خرج عن خاص العبارة وحقيقتها الى وجوه الاتساع، فيحتاج العاقل في معرفة المراد من ذلك الى الأدلة الزائدة على ظاهر الألفاظ، كقوله سبحانه: ﴿أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾(٢).

فالصلاة في ظاهر اللفظ هي: الدعاء حسب المعهود بين أهل اللغة (٣)، وهي في الحقيقة لا يصح منها القيام.

والزكاة هي: النمو عندهم بلا خلاف^(١)، ولا يصح أيضاً فيها الاتيان، وليس المراد في الآية ظاهرها، وانها هو أمر مشروع.

فالصلاة المأمور بها فيها هي: أفعال مخصوصة مشتملة على قيام، وركوع، وسجود، وجلوس.

والزكاة المأمور بها فيها هي [^{7/1} اخراج مقدار من المال على وجه أيضاً خصوص، وليس يفهم هذا من ظاهر القول، فهو الباطن المقصود.

وأنواع أصول معاني القرآن أربعة:

أحدها: الأمر وما استعير له لفظه.

⁽١) يونس: ٤٤.

⁽٢) البقرة: ٤٣.

⁽٣) انظر لسان العرب ١٤: ٤٦٤ (مادة صلا).

⁽٤) المصدر السابق ١٤: ٣٥٨ (مادة زكا).

وثانيها: النهي وما استعمل فيه أيضاً لفظه.

وثالثها: الخبر مع ما يستوعبه لفظه.

ورابعها: التقرير وما وقع عليه لفظه.

وللأمر صور محققة في اللسان يتميز بها عن غيره في الكلام وهي قولك: «افعل» اذا ورد مرسلاً على الاطلاق، وان كانت هذه اللفظة تستعمل في غير الامر على سبيل الاتساع والمجاز كالسؤال، والاباحة، والخلق والمسخ، والتهديد.

والامر المطلق يقتضي الوجوب، ولا يعلم انه ندب الا بدليل.

واذا علّق الامر بوقت وجب الفعل في أول الوقت، وكذلك اطلاقه يقتضي المبادرة بالفعل والتعجيل، ولا يجب ذلك أكثر من مرة واحدة ما لم يشهد بوجوب التكرار الدليل.

فان تكرر الامر، وجب تكرار الفعل ما لم تثبت حجة بأن المراد بتكراره التأكيد.

فأما الأمران اذا عطف أحدهما على الآخر، فالواجب أن يراعى فيها الاتفاق في الصورة والاختلاف، فان اتفقا دلّ ذلك على التأكيد، وان اختلفا كان لها حكمان.

والقول في الخبرين إذا تساويا في الصورة كالقول في الامرين.

وامتثال الامر مجزٍ لصاحبه، ومسقط عنه فرض ما كان وجب من الفعل عليه.

واذا ورد لفظ الامر معاقباً لذكر الحظر أفاد الاباحة دون الايجاب، كقول الله سبحانه: ﴿فَاذَا قَضِيتَ الصلاة فَانتشرُوا فِي الأرض﴾(١) بعد

⁽١) الجمعة: ١٠.

قوله: ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله ﴾ (١).

واذا ورد الامر بفعل اشياء على طريق التخيير، كوروده في كفارة اليمين، فكل واحد من تلك الاشياء واجب بشرط اختيار المأمور، وليست واجبة على الاجتماع، ولا بالاطلاق.

وما لا يتم الفعل إلا به الله واجب كوجوب الفعل المأمور به، وكذلك الأمر بالمسبب دليل على وجوب فعل السبب. والأمر بالمراد دليل على وجوب فعل الارادة.

وليس الأمر بالشيء هو بنفسه نهياً عن ضده، ولكنه يدل على النهي عنه بحسب دلالته على حظره.

وباستحالة اجتماع الفعل وتركه يقتضي صحة النهي العقلي عن ضد ما أُمر به .

واذا ورد الأمر بلفظ المذكّر مثل قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الذّينَ آمنُوا ﴾ (٢) و (يا أيّها المؤمنون والمسلمون) وشبهه فهو متوجه بظاهره الى الرجال دون النساء، ولا يدخل تحته شيء من الاناث إلّا بدليل سواه.

وأمّا تغليب المذكر على المؤنث فانها يكون بعد جمعهها بلفظهها على التصريح، ثم يعبّر عنهها من بعد^(۱) بلفظ المذكر. ومتى لم يجر للمؤنث ذكر بها يخصّه من اللفظ، فليس يقع العلم عند ورود لفظ المذكّر بأن فيه تغليباً، إلّا أن يثبت أنّ المتكلم قصد الاناث والذكور معاً بدليل.

فأما الناس، فكلمة تعمّ الذكور والاناث.

وأمّا القوم، فكلمة تعمّ الذكور دون الاناث.

⁽١) الجمعة: ٩.

⁽٢) البقرة: ١٠٤.

⁽٣) في «ب» بعده.

واذا ورد الامر مقيداً بصفة يخصّ بها بعض المكلّفين فهو مقصور على ذي الصفة، غير متعدية الى غيره إلّا بدليل، كقوله تعالى: ﴿يا أَيّها المدّثر قم فأنذر﴾(١).

واذا ورد بصفة تتعدّى المذكور الى غيره من المكلّفين كان متوجها الى سائرهم على العموم إلا ما خصّصه (٢) الدليل، كقوله عزّ وجلّ : ﴿ يَا أَيُّهَا النّبِي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ (٣).

والامر بالشيء لا يكون إلّا قبله لاستحالة تعلق الامر بالموجود.

والامر متوجه الى الطفل بشرط البلوغ، وكذلك الأمر للمعدوم بشرط وجوده وعقله الخطاب، ويصح أيضاً توجه الأمر الى من يُعلم من حاله انه يعجز في المستقبل عمّا امر به، أو يحال بينه وبينه، أو يخترم دونه، لما يجوز في ذلك من مصلحة المأمور في اعتقاده فعل ما امر به، واللطف له في قيامًا المتحقاقه الثواب على نيّته، وامكان استصلاح غيره من المكلّفين بأمره.

فأما خطاب المعدوم والجهادات والاموات فمحال.

والأمر أمر [لعينه وبنفسه] (٤)، فأما النهي فله صورة في اللسان محققة يتميز بها عن غيره، وهي قولك: (لا تفعل) اذا ورد مطلقاً.

والنهي في الحقيقة لا يكون منك إلّا لمن دونك كالأمر.

والنهي موجب للترك المستدام ما لم يكن شرط يخصّصه (٥) بحال أو

زمان .

⁽١) المدثر: ١.

⁽٢) في «ب» خصّه.

⁽٣) الطلاق: ١.

⁽٤) في «ب» بعينه ونفسه.

⁽٥) في «ب» يخصّه.

وأما الخبر فهو ما أمكن فيه الصدق والكذب، وله صيغة مبينة ينفصل بها عمّا يخالفه في معناه . وقد تستعار صيغته فيما ليس بخبر كما يستعار غيرهما من صيغ الحقائق فيما سواه على وجه الاتساع والمجاز. قال الله عزّ وجلّ : ﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾ (١) فهو لفظ بصيغة الخبر، والمراد به الأمر بأن يومّن من دخله.

والعام في معنى الكلام: ما أفاد لفظه اثنين فما زاد.

والخاص: ما أفاد واحداً دون ما سواه، لان أصل الخصوص التوحيد، وأصل العموم الاجتماع.

وقد يُعبّر عن كل واحد منها بلفظ الآخر تشبّهاً (٢) وتجوزاً قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذّكر وانّا له لحافظون ﴾ (٣) فعبّر عن نفسه سبحانه وهو واحد بلفظ الجمع. وقال سبحانه: ﴿ الّذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إياناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ (٤).

وكان سبب نزول هذه الآية ان رجلًا قال لأمير المؤمنين عليه السلام قُبيل (٥) وقعة أُحد: إنَّ أبا سفيان قد جمع لكم الجموع، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: حسبنا الله ونعم الوكيل.

فأما اللّفظ الخاص المعبّر به عن العام فهو كقوله عزّ وجلّ : ﴿والملك على أرجائها﴾(١) وانها أراد الملائكة . وقوله : ﴿يا أيها الانسان ما غرّك

⁽١) آل عمران: ٩٧.

⁽٢) في (أ) تشبيهاً.

⁽٣) الحجر: ٩.

⁽٤) آل عمران: ١٧٣.

⁽٥) في «ب» قبل.

⁽٦) الحاقة: ١٧.

بربك الكريم (١٠) يريد يا أيها الناس.

وكل لفظ أفاد من الجمع ما دون استيعاب الجنس فهو عام في الحقيقة، خاص بالاضافة [٦/٣] كقوله عزّ وجلّ: ﴿فتحنا عليهم أبواب كل شيء ﴾ (٢) ولم يفتح عليهم أبواب الجنان ولا أبواب النار. وقوله: ﴿ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً ﴾ (٣) وانها أراد بعض الجبال. وكقول القائل: جائنا فلان بكل عجيبة، والامثال في ذلك كثيرة، وهو كلّه عام في اللفظ، خاص بقصوره (٤) عن الاستيعاب.

فأما العموم المستوعب للجنس: فهو ما أفاد من القول نهاية ما دخل تحته، وصحّ للعبارة عنه في اللسان. قال الله عزّ وجلّ: ﴿والله بكل شيء عليم ﴾(٥) وقال سبحانه: ﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام﴾(١).

فأما الالفاظ المنسوبة الى الاشتراك فهي على انحاء:

فمنها ما هو مبني لمعنى سائغ في أنواع مختلفات، كاسم شيء على التنكير، فهو وان كان في اللغة موضوعاً للموجود دون المعدوم، فهو يعم الجواهر والاجسام والاعراض، غير انّ لكل ما شمله مما عددناه إسماً على التفصيل، مبنيّات يخصّ كل اسم منها نوعه دون ما سواه.

ومنها:رجل، وانسان، وبهيمة ونحو ذلك، فانه يقع على كل اسم من

⁽١) الانفطار: ٦.

⁽٢) الانعام: ٤٤.

⁽٣) البقرة: ٢٦٠.

⁽٤) في «ب» مقصورة.

⁽٥) البقرة: ٢٨٢.

⁽٦) الرحمن: ۲۷.

هذه الاسماء على انواع في الصور والهيآت، وهو موضوع في الاصل لمعنى يعمّ ويشمل جميع ما في معناه.

ومن الألفاظ المشتركة ضرب آخر، وهو قولهم: (عين) ووقوع هذه اللفظة على جارحة البصر،وعين الماء، والذهب، وجيّد الاشياء، وصاحب الخير، ومَيْل الميزان وغير ذلك.

فهذه اللفظة [لمجردها غير مبنيّة](١) لشيء مما عددناه، وانها هي بعض المبني وتمامه وجود الاضافة أو ما يقوم مقامها من الصفة المخصوصة.

واذا ورد اللفظ وكان مخصوصاً بدليل فهو على العموم فيما بقي تحته مما عدا المخصوص، ويقال انه عام على المجاز لانه منقول عمّا بني له من الخصوص (٢).

وحقيقة المجاز، هي وضع اللفظ على غير ما بني له في اللسان، فلذلك قلنا انه مجاز.

واذا ورد لفظان عامّان كل واحد منها يرفع حكم صاحبه [أأولم يعرف المتقدم منها من المتاخر، فيقال: ان أحدهما منسوخ والآخر ناسخ، وجب فيها الوقف، ولم يجز القضاء بأحدهما على الآخر إلّا ان يحضر دليل. وذلك كقوله سبحانه: ﴿والذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً وصية لازواجهم متاعاً الى الحول غير اخراج﴾ (أ) وهذا عموم في جميع الازواج المخلّفات (أ) بعد الوفاة. وقوله: ﴿والذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً

⁽١) في «ب، بمجردها غير مبنيّة.

⁽٢) في «ب» المخصوص.

⁽٣) البقرة: ٧٤٠.

⁽٤) في «ب» المختلفات.

يتربّصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً (() وهذا ايضاً عام، وحكمها متنافيان، فلولا أنّ العلم قد أحاط بتقديم احداهما فوجب القضاء بالمتأخرة الثانية منها لكان الصواب هو الوقف عن() الحكم بشيء منها.

وكذلك اذا ورد حكمان في قضية واحدة، أحدهما خاص والآخر عام، ولم يعرف المتقدّم من المتأخر منها ولم يمكن الجمع بينها وجب الوقف (٣) فيهما. مثل ما روي عن النبي صلّى الله عليه وآله انه قال: «لا نكاح إلّا بولي» (١) والرواية عنه من قوله: «ليس للولي مع البنت أمر» (٥) وهذا يخص الاول وفي الامكان أن يقضى عليه في الاول، وكل واحد منها يجوز أن يكون الناسخ للآخر، فعدلنا عنها جميعاً لعدم الدلالة على القاضي منهما وصرنا الى ظاهر قوله عزّ وجل: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ (١) وقوله: ﴿وأنكحوا الايامى منكم ﴾ (١) في اباحة النكاح بغير اشتراط ولى على الاطلاق.

واذا ورد لفظ [عام في حكمه] (١٠)، وكان معه لفظ خاص في ذلك الحكم بعينه وجب القضاء بالخاص، وليس هذا مثل الأول. ومثاله قول

⁽١) البقرة: ٢٣٤.

⁽٢) في «ب» دون.

⁽٣) في «ب» التوقف.

⁽٤) مسند أحمد بن حنبل ٤: ٣٩٤ و٣١٦ وو١٨، وسنن الدار قطني ٣: ٢٢١/ الحديث ١١ و ٢١ ـ ٢٥، صدر الحديث.

⁽٥) رواه النسائي في سننه ٦: ٨٥ وأبو داود في سننه أيضاً ٢: ٣٣٣ الحديث ٢١٠٠ عن ابن عباس ولفظه: «ليس للولي مع الثيب أمر، واليتيمة تستأمر، وصمتها إقرارها».

⁽٦) النساء: ٣.

⁽٧) النور: ٣٢.

⁽A) في «ب» في حكم.

الله عزّ وجلّ: ﴿والَّذِينَ هم لفروجهم حافظون اللّ على أزواجهم أو ما ملكت أيهانهم فانهم غير ملومين﴾ (١). وهذا عام في ارتفاع اللوم عن وطء الازواج على كل حال.

والخصوص قوله سبحانه: ﴿ويسئلونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾(٢). فلو قضينا بعموم الآية الاولى ارتفع حكم آية[٤/ب] المحيض بأسره.

واذا قضينا بها في الثانية من الخصوص لم يرتفع حكم الاولى العام من كل الوجوه.

فوجب القضاء بآية التخصيص منهم ليصح العمل على ما بيّناه بها.

واذا سبق التخصيص اللفظ العام، أو ورد مقارناً له فلا يجوز القول بانه ناسخ لحكمه، لان العموم لم يثبت، فيستقر له حكم، وانها خرج الى الوجود مخصوصاً فأوجب في الحكم الخصوص. والنسخ انها هو رفع موجود لو ترك لأوجب حكماً في المستقبل.

والذي يخص اللفظ العام لا يخرج منه شيئاً دخل تحته وانها يدل [على أن المتكلم به أراد به الخصوص ولم يقصد به الى ما بني في اللفظ له في العموم كما يدل [⁽¹⁾ الدليل على أنّ المتجوز (⁽¹⁾ لم يرد من المعنى ما بنى له الاسم، وانّما أراد غيره، وقصد الى وضعه على غير ما بني له في الاصل،

⁽١) المؤمنون: ٥ ـ ٦.

⁽٢) البقرة: ٢٢٢.

⁽٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «ب».

⁽٤) في «ب» التجوّز.

وليس يخصّ العموم إلّا دليل العقل والقرآن أو(١) السنّة الثابتة.

فأما القياس والرأي: فانهما عندنا في الشريعة ساقطان لا يثمران علماً، ولا يخصّان عاماً، ولا يعميّان خاصاً، ولا يدلّان على حقيقة.

ولا يجوز تخصيص العام بخبر الواحد، لانه لا يوجب علماً ولا عملًا، وإنها يخصّه من الأخبار ما انقطع العذر بصحته عن النبي صلّى الله عليه وآله وعن أحد الأئمة عليهم السلام، وليس يصحُّ في النظر دعوى العموم بذكر الفعل وأنها يصحِّ ذلك في الكلام المبني والصور منه المخصوصة، فمن تعلّق بعموم الفعل فقد خالف العقول، وذلك انه اذا روي أنّ النبي صلّى الله عليه وآله أحرم، لم يجب الحكم بذلك على انه أحرم بكل نوع من أنواع الحجّ، من افراد، وقران، وتمتع، وأنها يصّح الاحرام بنوع منها واحد.

واذا ثبت الخبر عنه عليه وآله السلام انه قال: لا ينكح المحرم، وجب عموم حظر النكاح على جميع المحرمين مع اختلافهم فيها أحرموا به من افراد، وقران، وتمتع، أو عمرة مبتولة.

وفحوى الخطاب: هو ما فهم منه [٥/١] المعنى وان لم يكن نصاً صريحاً فيه بمعقول عادة أهل اللسان في ذلك، كقول الله عز وجل: ﴿ولا تقل لها أف ولا تنهرهما﴾ (٢) فقد فهم من هذه الجملة ما تضمّنه [نصها بصريحه] (٣)، وما دلّ عليه يعرف أهل اللسان من الزجر عن الاستخفاف بالوالدين الزائد على قول القائل لها (أف) وما تعاظم عن انتهارهما من القول وما أشبه ذلك من الفعل وان لم يكن النصّ تضمّن ذلك على

⁽۱) في «ب» و.

⁽٢) الاسراء: ٢٣.

⁽٣) في (ب) نصاً صريحاً.

التفصيل والتصريح، وكقولهم: لا تبخس فلاناً من حقّه حبّة واحدة، وما يدلّ ذلك عليه بحسب العرف بينهم والعادة من النهي عن جميع البخس الزائد على الحبّة، والامثلة في ذلك كثيرة.

فأمّا دليل الخطاب، فهو أنّ الحكم اذا علّق ببعض صفات المسمّى في الذكر دلّ ذلك على أنّ ما خالفه في الصفة مما هو داخل تحت الاسم، بخلاف ذلك الحكم إلاّ أن يقوم دليل على وفاقه فيه، كقول النبي صلّى الله عليه وآله: «في سائمة الابل الزكاة»(١)، فتخصيصه السائمة بالزكاة دليل على ان العاملة ليس فيها زكاة.

ويجوز تأخير بيان المراد من القول المجمل اذا كان في ذلك لطف للعباد، وليس ذلك من المحال، وقد أمر الله تعالى قوم موسى أن يذبحوا بقرة، وكان مراده أن تكون على صفة مخصوصة، ولم يقع البيان مع قوله: ﴿انَ الله يأمركم أن تذبحوا بقرة﴾ (٢) بل تأخّر عن ذلك، وانكشف لهم عند السؤال بحسب ما اقتضاه لهم الصلاح.

وليس ينافي تأخير البيان القول بأن الامر على الفور والبدار، وذاك ان تأخير البيان عن الامر الموقت بمستقبل من الزمان إمّا بمجرّد لفظ يفيد ذلك، أو قرينة من برهان، هو غير الأمر المطلق العريّ من القرائن الذي قلنا(٣) انّه يقتضى الفور والبدار.

ولا يجوز تأخير بيان العموم، لان العموم موجب بمجرده

⁽١) حكى ابن حزم في المحلى ٦: ٦٤ (كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة وغير السائمة من الماشية) قوله صلى الله عليه وآله وسلم، وقال: وقد جاء في بعض الآثار «في سائمة الأبل».

⁽٢) البقرة: ٦٧.

⁽٣) في «ب» ظنأ.

الاستيعاب، فمتى أطلقه الحكيم ومراده التخصيص ولم يبين ذلك، فقد أتى بألغاز، وليس هذا كتأخير بيان المجمل من الكلام وبينهما فرقان^(١).

والألف اظ^[٥/ب] المنكرة^(٢) موضوعة في أصل اللغة للجنس دون التعيين، فاذا ورد الأمر بفعل يتعلق بنكرة، وجب ايقاعه على ما يستحق بمعناه سِمة الجنس، سوى ما زاد عليه فمن ذلك ما يفيد أقل ما يدخل تحت الجنس، كقول القائل لغيره: تصدّق بدرهم، فامتثال هذا الأمر أن يتصدق بدرهم كائناً ما كان من الدراهم.

. وليس النهي بالنكرة كالامر بها، لان الأمر هاهنا يقتضي التخصيص ، والنهي يقتضي العموم. ولو قال النبي صلّى الله عليه وآله لأحد أصحابه: «لا تدّخرن درهما ولا ديناراً» لاقتضى ذلك ألّا يدّخر منها شيئاً. ولو قال له: «تصدق بدرهم ودينار» لأفاد ذلك أن يتصدق بها، ولم يلزمه أن يتجاوزهما.

وليس القول بأن الامر بالنكرة يقتضي أن يفعل أي واحد كان من الجنسين بمفسد ما تقدم من القول في تأخير البيان عن قوم موسى عليه السلام لمّا أُمروا بذبح بقرة بلفظ التنكير، لأن حالهم تقتضي انّ مع الامر لهم بذبحها قد كانت لهم قرينة اقتضت التوقف والسؤال، وسؤالهم دلك (٣) على ذلك.

ولو تعرّى الأمر من القرينة لكان مجرد وروده بالتنكير يقتضي الامتثال في أي واحد كان من الجنسين.

ومن هذا الباب أن يرد الأمر بلفظ التثنية والتنكير، كقوله: «إعط

⁽۱) في «ب» فرق.

⁽٢) في «ب» والاسماء النكرة.

⁽٣) في «ب» دالّ.

مختصر كتاب أُصول الفقه

فلاناً درهمين» فالواجب الامتثال في أي درهمين كانا على معنى ما تقدم من القول.

ومنه أن يرد الامر بلفظ الجمع المنكّر كقوله: «تصدّق بدراهم» فليس يفيد ذلك أكثر من أقل العموم وهو ثلاثة، ما لم يقع التبيين.

واعلم أنَّ العموم على ثلاثة أضرب: فضرب: هو أصل الجمع المفيد لاثنين فها زاد، وذلك لا يكون إلَّا

فيها اختصت عبارة الاثنين به في العدد، فهو عموم من حيث الجمع.

والضرب الثاني: ما عُبّر عنه بلفظ الجمع المنكّر، كقولك: «دراهم ودنانير» فذلك لا يصحّ في أقل من ثلاثة.

والضرب الثالث: ما حصل منه (۱) علامة الاستيعاب من [۱/۱] التعريف بالألف واللام، وبمن الموضوعة للشرط والجزاء، فمتى قال لعبده: عظم العلماء، فقد وجب عليه تعظيم جميعهم، واذا قال: «من دخل داري أكرمه هه (۱) وجب عليه اكرام جميع الداخلين داره.

والاسهاء الظاهرة: ما استغنت في حقائقها عن مقدمة لها.

والمكنيّة: ما لم يصّح الابتداء بها، وحكم الكناية في العموم والخصوص حكم ما تقدمها.

والكناية، والعطف، والاستثناء اذا أعقب جُملًا فهو راجع الى جميعها، إلّا أن يكون هناك دليل يُقصرها على شيء منها.

وما ورد عن الله سبحانه، وعن رسوله صلى الله عليه وآله، وعن الأئمة الراشدين عليهم السلام من بعده على سبب، أو كان جواباً عن

⁽١) في (ب) فيه.

⁽٢) في (ب) أكرمته.

سؤال، فانه يكون محكوماً له بصورة لفظه دون القصر له على السبب المخرج له عن حكم ظاهره.

وليس وروده على الاسباب بمنافٍ لحمله على حقيقته في الخطاب في عقل ولا عرف ولا لسان، وانها يجب صرفه عن ظاهره لقيام دلالة تمنع من ذلك مع (١) التضاد.

والحقائق والمجازات انها هي في الالفاظ والعبارات دون المعاني المطلوبات.

والحقيقة من الكلام: ما يطابق المعنى الموضوع له في أصل اللسان.

والمجاز منه: ما عبّر عن غير معناه في الأصل تشبيهاً واستعارة لغرض من الاغراض، وعلى وجه الايجاز والاختصار.

ووصف الكلام بالـظاهـر، وتعلق الحكم به، انّـما يقصد به الى الحقيقة منه، والحكم بالاستعارة فيه انّما يراد به المجاز.

وكذلك القول في التأويل والباطن انها يقصد به الى العبارة عن مجاز القول واستعارته حسب ما ذكرناه.

والحكم على الكلام بأنه حقيقة أو مجاز، لا يجوز إلا بدليل يوجب اليقين، ولا يسلك فيه طريق الظنون. والعلم بذلك من وجهين:

أحدهما: الاجماع من أهل اللسان.

والآخر: الدليل^[٦/ب] المثمر للبيان.

فأما إطلاق بعض أهل اللّغة، أو بعض أهل الاسلام ممن ليس بحجةٍ في المقال والفعال، فانه لا يعتمد في اثبات حقيقة الكلام.

⁽١) في (ب) من.

ومتى (١) التبس اللفظ فلم يقم دليل على حقيقةٍ فيه أو مجاز، وجب الوقف لعدم البرهان.

وليس بمصيب من ادّعى أنّ جميع القرآن على المجاز، وظاهر اللغة يكذّبه. ودلائل العقول والعادات تشهد بأنّ جمهوره على حقيقة كلام أهل اللسان. ولا بمصيب أيضاً من زعم انه لا يدخله المجاز، وقد خصمه في ذلك قوله سبحانه: ﴿فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقضٌ﴾(٢) وغيره من الآيات. والواجب أن يقال: أن منه حقيقة، ومنه مجاز.

فأما القول في الحظر والاباحة فهو أن العقول لا مجال لها في العلم باباحة ما يجوز ورود السمع فيها باباحته، ولا يحظر ما يجوز وروده فيها بحظره، ولكن العقل لم ينفك قطّ من السمع [باباحة وحظر] (٣) ولو أجبر الله تعالى العقلاء حالاً واحدة من سمع، لكان قد اضطرّهم الى مواقعة ما يقبح في عقولهم من استباحة، ما لا سبيل لهم الى العلم باباحته من حظره، وألجأهم الى الحيرة التي لا يليق بحكمته.

وليس عندنا للقياس والرأي مجال في استخراج الأحكام الشرعية، ولا يعرف من جهتهما شيء من الصواب، ومن اعتمدهما في المشروعات فهو على ضلال.

والعقول تجوّز نسخ الكتاب بالكتاب، والسنّة بالسنّة، والكتاب بالسنّة، والسنّة بالسنّة والكتاب على السنة والسنّة بالكتاب غير أنّ السمع ورد بأنّ الله تعالى لا ينسخ كلامه بغير كلامه بقوله: ﴿مَا ننسخ مِن آية أو نسها نأت بخير منها أو مثلها﴾ (١)

⁽١) في «ب» فمتى.

⁽٢) الكهف: ٧٧.

⁽٣) في «ب» باباحته وحظره.

⁽٤) البقرة: ١٠٦.

فعلمنا أنّه لا ينسخ الكتاب بالسنّة. وأجزنا ما سوى ذلك مما ذكرناه.

والحجة في الاخبار ما أوجبه العلم من جهة النظر فيها بصحة مخبرها ونفي الشك فيه والارتياب، وكل خبر لا يوصل بالاعتبار الى صحة مخبره، فليس الالماليات، ولا يلزم به عمل على حال.

والاخبار التي يجب العلم بالنظر فيها على ضربين:

أحدهما: التواتر المستحيل وروده بالكذب من غير تواطوً على ذلك، أو ما يقوم مقامه في الاتفاق.

والثاني: خبر واحد يقترن اليه ما يقوم مقام التواتر في البرهان على صحة مخبره وارتفاع الباطل منه والفساد.

والتواتر الذي وصفناه هو ما جاءت به الجماعات البالغة في الكثرة والانتشار الى حدٍ قد منعت العادة في اجتماعهم على الكذب بالاتفاق كما يتفق لاثنين ان يتواردا بالارجاف. وهذا حدّ يعرفه كل من عرف العادات.

وقد يجوز أن ترد جماعة دون من ذكرناه في العدد، بخبر يعرف من شاهدهم بروايتهم (۱) ومخارج كلامهم، وما يبدوا في ظاهر وجوههم، ويبين من قصودهم إنهم لم يتواطئوا، لتعذّر التعارف بينهم والتشاور، فيكون العلم بها ذكرناه من حالهم دليلاً على صدقهم، ودافعاً للاشكال في خبرهم، وان لم يكونوا من (۱) الكثرة على ما قدّمناه.

فأما خبر الواحد القاطع للعذر، فهو الذي يقترن اليه دليل يفضي بالناظر فيه الى العلم بصحة مخبره، وربّم كان الدليل حجة من عقل، وربما كان شاهداً من عرف، وربما كان اجماعاً بغير خلف فمتى خلا خبر الواحد من دلالة يقطع بها على صحة مخبره، فانّه كما قدّمناه ليس بحجة، ولا

⁽١) في الأصل: برؤيتهم.

⁽٢) في «ب» في.

مختصر كتاب أصول الفقه فعتصر كتاب أصول الفقه

موجب علماً ولا عملًا على كل وجه.

وليس في اجماع الامّة حجة من حيث كان اجماعاً، ولكن من حيث كان فيها الامام المعصوم، فاذا ثبت انّها كلّها على قول، فلا شبهة في أن ذلك القول هو قول المعصوم، اذ لو لم يكن كذلك، كان الخبر عنها بأنها مجمعة باطل، فلا(١) تصحّ الحجة باجماعها لهذا الوجه.

والحكم باستصحاب الحال واجب، لأن حكم الحال ثابت باليقين، وما ثبت فلن يجوز الانتقال عنه إلا بواضح الدليل.

والأخبار المراكب اذا اختلفت في الالفاظ، فلن يصحّ حمل جميعها على الحقيقة من الكلام، اذا اريد الجمع بينها على الوفاق وانّما يصحّ حمل بعضها على الحقيقة وبعضها على المجاز، حتى لا يقدح ذلك في اسقاط بعضها [ومتى لم يمكن حمل بعضها] على الحقيقة وبعضها على المجاز، فلابد من صحة أحد البعضين وفساد الأخرى أو فساد الجميع.

اللهم إلا أن يكون الاختلاف فيها يدل عليه (٣) النسخ ، فذلك لا يكون إلا في أخبار النبي صلى الله عليه وآله دون أخبار الأئمة عليهم السلام ، فانهم ليس اليهم (١) تبديل شيء من العبادات ولا نسخ (٥).

⁽١) في «ب» فانّما.

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

⁽٣) في «ب» على.

⁽٤) في «ب» لهم.

^(*) وقد ذيّل هذه الرسالة الشيخ الكراجكي بقوله: «قد أثبتٌ لك أيدك الله جمل ما سألت في اثباته واوردته مجرداً من حججه ودلالاته، ليكون تذكرة لك بالمعتقد كها ذكرت، ولم أتعدّ فيه مضمون كتاب شيخنا المفيد رحمه الله حسب ما طلبت. والحمد لله أهل الجود والافضال، وصلاته على سيدنا محمد رسوله المنقذ بهدايته من الضلال وعلى آله الطاهرين أُولِيُّ الرفعة والجلال».

		,	
`			